فادي نحاس*

الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية

(الأداء العسكري، العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية، حروب الجنرالات، دروس الحرب).

الأداء العسكري الإسرائيلي

منذ الأيام الاولى للعدوان الإسرائيلي على لبنان، بدأ المحللون العسكريون والسياسيون يتناولون أداء الجيش الإسرائيلي وأداء مقاتلي حزب الله في هذه المواجهة، خاصة حينما بدأت تنكشف حقائق ومعطيات واضحة ساهمت في إعطاء إمكانية التحليل المبكر حول الأداء العسكري الإسرائيلي، بعدان استطاع حزب الله استيعاب الضربة الأولى والرد عليها. المقاومة لم تخرج للحرب ولم تحدد أهدافاً عسكرية قد تحاسب على أدائها العسكري من أجل تحقيقها. أما إسرائيل فهي التي قد خرجت للحرب وكان عليها تحقيق الأهداف المعلنة منذ بداية الحرب وعلى رأسها تصفية قيادة حزب ا لله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرة حزب الله على امتصاص الضربة والرد عليها.

استطاعت قيادة المقاومة الحفاظ على توازنها وسيطرتها على إدارة معركتها وعملت على إفشال الهدف الأساسي من العدوان منذ بداية المعركة برد صاروخي مضاد ومكثف على الجبهة الداخلية لإسرائيل. أعتقد أن المقاومة لم تكن تتوقع الحرب ولم تتوقعها إسرائيل أيضا، لكن وعلى ما يبدو فإن المقاومة كانت تتوقع الأداء العسكري الإسرائيلي وكيفية مواجهته منذ بداية العدوان.

في هذا السياق لن نتوقف عند الأداء العسكري لحزب الله وفي هذه المرحلة نحن عاجزون عن تقييم الأداء العسكري والأمني الذي تمتع به حزب الله لعدم معرفتنا لمعظم التقنيات العسكرية واللوجستية التي استعان بها في المواجهة، ولعل ما ورد على لسان أحد الجنود الإسرائيليين يشير إلى المباغتة والضبابية حول الإمكانيات العسكرية للمقاومة، حينما وصف الاقتتال مع مقاتلي حزب الله على مقربة من قرية "مارون الراس" بقوله: "حسب التقديرات الاستخباراتية توقعنا أن نجد خيمة وثلاثة رشاشات من نوع كلاشنكوف، لكننا

*محاضر في كلية مار الياس – عبلين والكلية العربية للتربية في حيفا.

تدمير ضاحية بيروت الجنوبية

وجدنا مكان هذا جهازاً كبيراً ومعقداً ومحصناً".

من المؤكد، أن الأداء الأسطوري لمقاتلي حزب الله فرض على إسرائيل قبول "قوانين اللعبة" من قبل حزب الله بعدما أفشلت المقاومة أهم عناصر وأسس مخططات الجيش الإسرائيلي في هذه المواجهة، أهمها:

- فشل الحرب الخاطفة والمدمّرة التي تعتمد على التفوق الجوي في حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة. حيث أخفق سلاح الجو الإسرائيلي بضرب منصات الصواريخ، بل فاجأت المقاومة بقدرتها على التحكم بالتوقيت وحجم الوجبات الصاروخية. سرعان ما تبددت أوهام رئيس الأركان حالوتس حينما أبلغ، في ليلة ١٢ تموز، رئيس الوزراء، بأن "كل الصواريخ بعيدة المدى التي يملكها حزب الله قد دُمرت... لقد انتصرنا في هذه الحرب" حسبما أوردته صحيفة "الصاندي تايمز" البريطانية.
- عدم نجاح الجيش الإسرائيلي بتصفية الرموز القيادية لحزب الله، مما عزز روح المقاومة من جهة، وافشل أول هدف معلن لذلك الهجوم، حيث اعتبرت إسرائيل بان قتل السيد حسن نصرالله أو تصفية أبرز القياديين عنصر أساسي لإعادة "هيبة" الردع الإسرائيلي. بل نجحت قيادة حزب الله في الحفاظ على قدرتها في إدارة المعركة وتوجيهها.
- القدرة الفائقة لقيادة حزب الله على إدارة المعركة سياسياً عسكرياً وإعلامياً وعلى جميع المستويات في آن واحد.
- نجحت المقاومة منذ الأيام الأولى لهذا العدوان في تحقيق مكاسب عسكرية وإستراتيجية حينما أنزلت ضربات موجعة بالجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية، مثل قصف السفينة الحربية (ساعر ٥)، ضرب مناطق عسكرية وإستراتيجية داخل إسرائيل، إسقاط مروحية عسكرية وغيرها..
- تبنت المقاومة "الإستراتيجية التدريجية" في التعاطي مع العدوان، فلم تكشف عن جميع قدراتها دفعة واحدة بل لاءمت ردود فعلها مع نوعية وعمق الضربات الإسرائيلية وفرضت هي قوانين اللعبة: التجاوب مع وقف الضربات الجوية لمدة ٤٨ ساعة، ربط مدى القصف الصاروخي بمدى عمق القصف الإسرائيلي. وبهذا أفشِلت الحرب المفتوحة الشاملة، عندما استطاعت المقاومة عند نجاح الأداء العسكري وتبنيها الإستراتيجية التدريجية، حصر المعركة في مناطق جغرافية محددة تعثر بها الأداء العسكري الإسرائيلي.
- استعداد واستبسال المقاومة الأسطوري في الحرب البرية التي كبدت الجيش الإسرائيلي خسائر جسيمة في المعدات والجنود. إنّ التفوق في نوعية وكيفية الأداء العسكري لدى المقاومة زرع الرعب لدى الجندي الإسرائيلي وأدى إلى ارتباك القيادة العسكرية. إنّ مشهد تدمير الدبابات بالسلاح المضاد ومشاهدة الجنود يقفزون فارين منها وكأنها مصيدة ولعنة على الجنود، شكلت إحدى أهم حالات الرعب والتردد لدى الجندي الإسرائيلي.

خلاصة الأمر، في حالة عدم تحقيق الأهداف العسكرية وتعثّر الأداء العسكري لدى المهاجم، خاصة في الحرب الخاطفة

من الواضح وبحسب التقارير السياسية والعسكرية التي أطلقها المحللون أثناء الحرب، أن هذه الحرب لم تكن مدروسة ولم يخطط لها بشكل واضح، رغم أن الجيش الإسرائيلي منذ سنة ٢٠٠٤ وضع عدة سيناريوهات للحرب على لبنان لضرب المقاومة، لقد بنى نموذجاً لقرية لبنانية في موقع تابع لمقر قيادة لواء الشمال، وتمت تدريبات عسكرية ميدانية مختلفة خلال الأشهر السابقة للحرب.

والسريعة، يبدأ هذا المهاجم في ملاءمة مخططاته وأهدافه لما تفرزه ساحة الاقتتال وأساليب رد فعل العدو.

من الواضح وبحسب التقارير السياسية والعسكرية التي أطلقها المحللون أثناء الحرب، أن هذه الحرب لم تكن مدروسة ولم يخطط لها بشكل واضح، رغم أن الجيش الإسرائيلي منذ سنة ٢٠٠٤ وضع عدة سيناريوهات للحرب على لبنان لضرب المقاومة، لقد بنى نموذجاً لقرية لبنانية في موقع تابع لمقر قيادة لواء الشمال، وتمت تدريبات عسكرية ميدانية مختلفة خلال الأشهر السابقة للحرب. كذلك يحاول المحللون السياسيون والعسكريون ربط فشل الأداء العسكري في لبنان، كما ورد على لسان عدد من قادة الجيش وجنود الاحتياط، بأمور تتعلق بالتقنيات والنواقص العسكرية مثل عدم جاهزية جنود الاحتياط، فشل الاستخبارات العسكرية الميدانية على جميع المستويات، نواقص لوجستية، تقارير مفبركة عن قدرات العدو. على الرغم من أن، هذه الإخفاقات العسكرية معروفة لدى القادة العسكريين من قبل، لكنهم لم يعملوا على تطبيق توصيات اللجان التي أقيمت لهذا الغرض. (عملية الرقابة الداخلية في الجيش واسعة وموزعة على عدة هيئات مختلفة –مراقب الدولة يشير في تقريره للعام ٢٠٠٥ أن الجيش يملك ٨٠ هيئة رقابية داخلية).

لا يمكن تجاهل هذه الإخفاقات التي ساهمت في فشل الأداء العسكري الإسرائيلي، إلاّ أنه في حقيقة الأمر راهن الجيش الإسرائيلي على نجاعة استعمال احدث الأجهزة والتقنيات العسكرية ونجاحها في خوضه لأي حرب كانت. لكن، باعتقادي أنّ الفشل العسكري الإسرائيلي بهذه الحرب مرتبط بعدم فعالية مفهوم الردع التقليدي من خلال المواجهة العسكرية التي تعتمد على التفوق العسكري، حيث أنّ هذا التفوق لا يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ سنوات الخمسينيات. تتلخص هذه الأسس التي حطمتها هذه الحرب فيما يلي:

١– الاعتماد الأساسي على التفوق الجوي، القادر على شل تام لحركة العدو.

٢– ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة.

٣– ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين قد يساهم في ردع العدو عن المبادرة بالهجوم.

٤– تصدير الحرب بشكل كامل الى أرض العدو لتفادي الخسائر البشرية ولكونها غير قادرة على تحمل أية ضربة على المدنيين، وخاصة أن إسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً واسعاً.

٥– خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية، أي خوض حرب "دون ضحايا".

تدرك إسرائيل انه في مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، لا محال من تآكل العمق الاستراتيجي وخاصةً بسبب التسويات الإقليمية التي تعمق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، إلا أنها لم تدرك أنّ تفوقها العسكري لا يضمن لها نجاح مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية والمراهنة على نقل الحرب إلى أرض العدو. إضافة إلى ذلك، كانت الحرب على لبنان دليلاً على أن هنالك تحّولاً جذرياً في مفهوم الاقتتال البري، حيث لم تعد توجد حرب دبابة مقابل دبابة بل قد أصبحت الحرب داخل الأماكن السكنية ومواجهة جيش شعبي، واقتتال في محيط جغرافي محدود، الأمر الذي حاولت إسرائيل تجنبه واضطرت إلى وقف المعركة عندما تيقنت من حتمية النتائج في المعارك البرية.

العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية

الحكومة الإسرائيلية أقرّت العدوان ووافقت على مخططات الجيش خلال ساعات قليلة دون أن تحاول فهم المخططات ومن دون أن تجري الحسابات السياسية والإستراتيجية لها. الأمر الذي يعكس مدى سلطوية القرار العسكري على القرار السياسي.

إسرائيل تتصرف كإحدى الدكتاتوريات العسكرية حيث يسيطر الجيش بها على القرار السياسي الإستراتيجي، ولا يخضع الجيش فيها لأية متابعة أو مراقبة حقيقية من المؤسسة السياسية والبرلمانية،

إن خضوع القيادة السياسية الممثلة بأولمرت للجيش بهذه الصورة والسرعة تدل على علاقة غير مهنية بل مبنية على اعتبارات سياسية وحسابات شخصية. فقد كان واضحاً ارتباط القرارات السياسية بالتوجيهات العسكرية، وحتى أنّ أهداف الحرب أيضاً تماشت وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية. إنّ قلة الخبرة لدى القيادة السياسية أدت إلى انقياد شبه تام وراء الجيش وتحديداً رئيس الأركان دان حالوتس.

(الحالات القليلة التي يتخذ بها قرار سياسي دون موافقة الجيش يكون قد صدر عن سياسيين لهم بصمة ومكانة عسكرية مثل رابين وباراك وشارون).

بمعنى آخر، عكست هذه الحرب هشاشة النظام الديمقراطي الإسرائيلي، حيث أنّ حكومة أولمرت ومنذ اللحظة الأولى لإعلان العدوان خضعت لإمرة الجيش، وأبرزت صدق المقولة أن "إسرائيل هي جيش ذو دولة"، فجنرالات الجيش لهم قدرة على اتخاذ قرار إعلان الحرب وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية دون إعطاء توضيح وتفصيل لهذه المخططات، وخاصة أنّه في هذا العدوان، لا يملك قادة المؤسسة السياسية الحد الأدنى من الإلمام والمعرفة بالأمور العسكرية. إن خضوع القيادة السياسية الممثلة بأولمرت للجيش بهذه الصورة والسرعة تدل على علاقة غير مهنية بل مبنية على اعتبارات سياسية وحسابات شخصية. فقد كان واضحاً ارتباط القرارات السياسية بالتوجيهات العسكرية، وحتى أنّ أهداف الحرب أيضاً تماشت وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية. إنّ قلة الخبرة لدى القيادة السياسية أدت إلى انقياد شبه تام وراء الجيش وتحديداً رئيس الأركان دان حالوتس.

هنالك اعتقاد سائد لدى المجتمع اليهودي بانّ رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى وبأنهم أكثر ولاءً للدولة ويفهمون مصالح الدولة أكثر من غيرهم وبأنهم بعيدون عن المصالح الشخصية. فليس مصادفة أنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم الديمقراطي التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية أبرز قادة الجيش، متمثلين بحضور دائم لرئيس الأركان وحضور مكثف لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس المخابرات العامة، الذين يتركون بصمات واضحة على القرار السياسي.

كذلك، تساهم وسائل الإعلام العبرية في إخضاع المستوى السياسي لأوامر الجيش حيث أنّ معظم المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية يميلون بل ويؤيدون تصريحات وآراء قادة الجيش، وحتى أنّ معظم المقابلات والنقاشات المتلفزة يُستدعى إليها في غالب الأمر العسكريون الذين يخدمون في الخدمة العسكرية الفعلية والاحتياط، فقد جُند الإعلام الإسرائيلي للضغط من أجل استمرار الحرب، وقد كتبت الصحف عن خضوع أولمرت للضغوطات الدبلوماسية والسياسية، حتى أنها اعتبرت وقف القتال وفشل الحرب في مرحلة وقف إطلاق النار قد يشكل خطراً كيانياً على إسرائيل. إضافة إلى ذلك جند الإعلام الإسرائيلي لدعم فكرة استمرار القتال ورفض وقف إطلاق النار بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١.

عند فشل الأداء العسكري خلال مجريات الحرب، بدأت تظهر على صفحات وسائل الإعلام حالة التوتر بين المؤسسة السياسية والعسكرية كمرحلة استباقية لمرحلة المحاسبة وتحمل مسؤولية فشل الحرب. لعل ما ورد على لسان اللواء بيني غينس، قائد سلاح البر، يعبر عن حالة التوتر هذه، بقوله "أنّ أحداً في القيادة العسكرية العليا لم يدّع أن قوة جوية يمكنها أن توفر "البضاعة" دون الهجوم البري"، رداً على اتهامات القيادة السياسية، حول إمكانية تحقيق أهداف العدوان من خلال الضربات الجوية، وقوله أيضاً "أنّ قرار عدم إدخال الجنود في المرحلة الأولى من القتال لم يكن قرار الجيش الإسرائيلي بل القيادة السياسية". كما واتهم "أنّ اعتبارات القيادة السياسية أدت إلى عدم تحقق خطة عمل الجيش الإسرائيلي في الأسابيع الأولى من القتال". تصريح آخر يشير أيضاً إلى هذه العلاقة وهو ما ورد على لسان اللواء أودي آدم، قائد اللواء الشمالي: "بأنه كان على القوات البرية أن تدخل في وقت مبكر، وكان يجب استدعاء الاحتياط في وقت سابق، وإعداد الجيش. وقد كان ممكناً تقليص حجم الإصابات، وتقصير أيام الحرب، لكنّ من تأخر في ذلك هو قرار المستوى السياسي".

قصف هائل فشل في شل قدرة حزب الله.

تمحورت حرب الجنرالات بشكل بارز بين جنرالات الحرب البرية الذين يتهمون رئيس أركان الجيش بأنه راهن على تحقيق النصر باستنفاده لقوة سلاح الجو وحده من خلال القصف الهمجي العنيف على الأحياء السكنية وقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية من مؤسسات مدنية، جسور وطرقات. وبين جنرالات سلاح الجو والقيادة المركزية العسكرية الذين يتهمون جنرالات القوات البرية في قيادة لواء الشمال، بأنهم ضباط غير مؤهلين لإدارة هذه المعركة.

حرب الجنرالات

حرب الجنرالات هي إحدى دلالات فشل الأداء العسكري وارتباك قيادة الجيش حول تخطيط وإدارة المعركة، وبالتالي فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان في تحقيق أهدافه. فمنذ سقوط وخسارة المراهنة على قدرة سلاح الجو على حسم المعركة وضرورة توسيع العمليات الحربية في لبنان براً، ظهرت جلياً ملامح حرب الجنرالات التي تدل قطعياً على تعثر العملية العسكرية. سرعان ما برزت ظاهرة تبادل التهم بين الساسة وجنرالات الجيش من جهة وبين جنرالات الجيش بعضهم مع بعض من جهة أخرى، هذه التهم لا بدّ أن تؤدي ما بعد الحرب إلى ضرورة إقامة لجنة تحقيق حول الأداء العسكري للجيش، الأمر الذي يعكس عمق أزمة حرب الجنرالات في إسرائيل. جنرالات الجيش سيتهمون بعضهم البعض ويقومون بتحميل الواحد للآخر مسؤولية فشل العملية، وكما ورد في الصحف الإسرائيلية أنه لا بد من سماع مقولة "الطعن من الخلف".

تمحورت حرب الجنرالات بشكل بارز بين جنرالات الحرب البرية الذين يتهمون رئيس أركان الجيش بأنه راهن على تحقيق النصر باستنفاده لقوة سلاح الجو وحده من خلال القصف الهمجي العنيف على الأحياء السكنية وقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية من مؤسسات مدنية، جسور وطرقات. وبين جنرالات سلاح الجو والقيادة المركزية العسكرية الذين يتهمون جنرالات القوات البرية في قيادة لواء الشمال، بأنهم ضباط غير مؤهلين لإدارة هذه المعركة.

من أبرز مظاهر حرب الجنرالات في ظل هذا العدوان هو تعيين نائب رئيس الأركان اللواء موشيه كابلينسكي منسقاً لعمليات البحر، الجو والبر في لواء الشمال، أي على رأس الهرم العسكري في قيادة اللواء. فرغم الإجماع لدى المعلقين العسكريين حول ضرورة هذا التعيين، إلى أنه يعتبر سابقة قد تؤدي لدق الإسفين بين الجنرالات، وأنه من الصعب رأب الصدع والتشرذم والانقسام داخل قيادة الجيش، وخاصة أنّ الجيش الإسرائيلي ليس معتاداً على تغيير جنرالات خلال الحرب على مستوى القيادات العليا (يشار إلى أنّ تغيير القيادة العسكرية خلال الحرب قد تمّ في حالتين استثنائيتين لهما ظروف أخرى: تعيين الجنرال حاييم بار ليف قائداً للواء الجنوب بعد يومين من بدء حرب أكتوبر، وعزل الجنرال عوزي نركيس في معركة الكرامة سنة ١٩٦٨).

من الجدير ذكره، أنّ الصحافة العبرية لعبت دوراً إضافيا في بروز حرب الجنرالات هذه، حيث أنّها اعتبرت تعيين نائب رئيس الأركان في قيادة لواء الشمال مؤشراً بارزاً لحرب الجنرالات ولفشل الأداء العسكري، وأنّ هذا القرار لم يساهم في تعزيز "هيبة" الردع الإسرائيلي، بل أنه ترك آثاراً سلبية تندرج في اطار تراجع وتآكل قوة إسرائيل. رغم أنها اعتبرته أيضاً خطوة إيجابية لأنّ اختيار الأفضل والمنتقى (the best and brightest) هو ضرورة لتحقيق النصر. نقلت وسائل الإعلام انتقادات شديدة اللهجة على لسان بعض الجنرالات بان قائد لواء الشمال اللواء أودي اَدم، يحاول تحميل المسؤولية للآخرين وتزويد القيادة المركزية بمعلومات غير دقيقة.

وأيضاً، عكست حرب الجنرالات حالة التوتر بين المؤسستين السياسية والعسكرية خاصة توجيه جنرالات البر انتقادات واضحة للقيادة السياسية على ترددها في تبني المخططات العسكرية البرية، والتزامهم وقبولهم للسيناريو الذي طرحه رئيس الأركان- حالوتس. وسرعان ما برزت الحسابات الشخصية باتهام حالوتس، وهو أول رئيس أركان يأتي من سلاح الجو في إسرائيل، بأنه أراد بخياراته العسكرية، إي الاعتماد المطلق في بداية الحرب على السلاح الجوي، تعزيز مكانته العسكرية. أفادت صحيفة "يديعوت احرونوت" أن جنرالات كباراً يتهمون حالوتس بالانقطاع عن الواقع على الأرض. إضافة إلى ذلك، لمح حالوتس أن الاتهامات الموجه إليه حول بيع الأسهم في إحدى الشركات أساسها تصفية حسابات شخصية.

لا بدّ وأنّ حرب الجنرالات في ظل هذا العدوان والتحقيقات المترتبة

اسرائيل تستهدف البنية التحتية.

على ذلك قد تكون لها إسقاطات على فتح جبهة جديدة من حرب الجنرالات فيما يتعلق بأداء الجيش في الجبهة الوسطى والجنوبية، أي في مواجهة النضال والمقاومة الفلسطينية.

وأخيراً، عكست حرب الجنرالات بشكل واضح وقطعي قلة التنسيق والتخطيط بين الأذرع المختلفة، وقصوراً في الرؤيا الإستراتيجية العسكرية، مما يدل على عدم جاهزية الخبرة العسكرية وضعفها.

دروس الحرب

باعتقادي، إن هذه الحرب لم تحقق حتى الحد الأدنى من أهدافها العينية والمعلنة. عند بدء الحرب على لبنان أطلق الساسة الإسرائيليون تصريحاتهم عن الهدف المعلن والمباشر وهو تصفية قيادة حزب الله عامةً، والسيد حسن نصرالله خاصةً، وتدمير قدرات المقاومة العسكرية وإبعادها عن الحدود الإسرائيلية، لا لكونها تشكل خطراً كيانياً، بل لأنها استطاعت أن تسرّع وتساهم في تآكل قوة الردع التقليدي لإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، إن هدف إسرائيل العيني لهذه الحرب هو استعادة "هيبة" الردع، معتمدةً على فرضية وقناعة بأن سلاح الجو قادر على تدمير وشل العدو وردع المقاومة من الرد. فلجأ حالوتس ومنذ اليوم الأول إلى أسلوب المعركة المفضل لديه، متبنياً نموذج قصف صربيا بطائرات الناتو لمدة تتجاوز السبعين يوماً، إلا انه تناسى أمراً مهماً وهو أن المقاومة الإسلامية وهي مقاومة شعبية وطنية ليست مرهونة بأنظمة دكتاتورية لا تحتكم لقاعدة شعبية تقاوم من أجلها.

لعل من أهم الأسباب التي ساهمت في دفع العدوان وتوقيته هو الانسجام والتطابق المطلق بين الأهداف الأميركية والإسرائيلية، حيث شكل حزب الله رقماً صعباً أمام الأهداف السياسية الأميركية التي التقت مع الأهداف السياسية الإسرائيلية. من الواضح أنّ الملف السوري اللبناني بكل حيثياته الإقليمية هو بيد الولايات المتحدة، وليس صدفة إصرار وزيرة الخارجية الأميركية في مؤتمر روما على استمرار الحرب وإعطاء مهلة زمنية لإسرائيل للاستمرار بالعدوان، بقناعة أنّ بإمكان الجيش الإسرائيلي سحق حزب الله مما يساهم في سحق أو تركيع سورية. ولن ننسى تصريح جون بولتمان حول استهجانه من استعمال مصطلح وقف إطلاق النار مع حزب الله في الأيام الأولى من الحرب. إنّ القرار الأميركي بشن الحرب على لبنان بالأداة الإسرائيلية، اتخذ بعد فشل القوى اللبنانية

اولمرت وحلوتس:
القيادة المدنية
تنقاد للجيش

الموالية للغرب والقرار الرسمي العربي الموالي للولايات المتحدة في فرض ما تبقى من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ حول تجريد حزب الله من سلاحه.

إلا أنه سرعان ما تبددت الأوهام الإسرائيلية حول إمكانية استعادة هيبة الردع لديها. فمنذ الأيام الأولى للحرب، تفاجأت إسرائيل بقوة الرد الصاروخي على إسرائيل، ولعل ضربها بحوالي ٢٢٠ قذيفة وصاروخاً في اليوم الأخير من الحرب يعطي جواباً واضحاً على فشل إسرائيل في ردع المقاومة عسكرياً، وعدم قدرتها على منع ضرب الجبهة الداخلية، بل وعمقها الإستراتيجي، مما شكل أحد الأسس المهمة لمفهوم الردع والأمن القومي الإسرائيلي. كذلك، فشلت إسرائيل في ضرباتها المكثفة والتدمير الهائل ونزوح حوالي المليون مواطن، في ردع المقاومة، متوقعة أن الأخيرة سترتدع عند إدراكها بأنها ستدفع ثمناً باهظاً، وفشلت في محاولة تأليب المواطنين عليها. إنّ الضربة القاسمة التي وجهتها قيادة حزب الله للعدوان الإسرائيلي هي عودة النازحين السريعة إلى قراهم وديارهم حيث أحبطت المخططات الإسرائيلية في إبقاء المناطق الجنوبية اللبنانية غير مأهولة لمنع المقاومة من إعادة تجميع قواها. إن قرار عودة النازحين ساهم في إرباك الجيش الإسرائيلي، وكذلك منع إمكانية توتر سياسي ومذهبي داخل المجتمع اللبناني والذي قد يؤدي إلى إضعاف المقاومة داخلياً، الأمر الذي قد تجاوزته المقاومة منذ بدء العدوان ونزوح الجنوبيين وأبناء الضاحية عن ديارهم. وبهذا، النتيجة كانت عكسية تماما، فقد بدا وبشكل واضح أنّ هنالك قناعة لدى الساسة من جميع الأطراف أن البند الذي لن يتم تطبيقه من قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ هو البند المتعلق بنزع سلاح حزب الله، وبالتالي تهميشه عسكرياً وسياسياً. والأنكى من ذلك لم تستطع الولايات المتحدة عزل حزب الله عن جمهوره وإضعافه داخل لبنان حين خسرت أخذ دور فعّال في إعمار لبنان لتوظف ذلك سياسياً لمصلحتها ولمصلحة الموالين لها داخل لبنان.

من الجدير ذكره أيضا، أن أحد أساليب الردع الإسرائيلي هو القيام بعمليات داخل أراضي العدو مثل عملية (عنتيبة) ، ضرب المفاعل النووي في العراق، تصفية منفذي عملية ميونخ.لكن في المستنقع اللبناني، فشلت كل عمليات الإنزال، واحدة تلو الأخرى، وأبرزها عملية الإنزال في إحدى مستشفيات بعلبك.

ليس من المهم معرفة القوة الحقيقية للجيش الإسرائيلي، ولا توجد أهمية لتصريحات الجيش بأنه لم يستنفد كل طاقته في هذه الحرب، وبأن هنالك أسلحة متقدمة لم تدخل في الحرب، لكن الأهم من ذلك هو أن هذا التفوق العسكري له محدودية ولا يضمن قوة الردع الفعال في حال تضعضع " مبدأ الحدود الآمنة " .

أما بالنسبة لدروس الحرب، فان فشل إسرائيل العسكري الإستراتيجي لن تتضح بعد معظم إسقاطاته وتبعاته على المدى القريب.

باعتقادي انه لن يتم تحوّل جوهري مستقبلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فستحاول إسرائيل إعادة إنتاج منظومة الردع الإسرائيلي من جديد، معتمدة على استمرار تعزيز تفوقها العسكري، والمريب في الأمر أنّ إسرائيل تدرك أنّ التفوق العسكري في المرحلة القادمة قد يكون مرهونا بالردع النووي، وبهذا قد تلتقي

ومما يزيد خطورة الأمر، إن هذه الحرب على وجه الخصوص، أظهرت إسرائيل كدولة بحجمها الطبيعي، أي دولة لها قدرات محدودة يقودها على المستوى السياسي والعسكري أناس ذوو قدرات محدودة، لديهم استعداد للمغامرة. والانكى من هذا، أن الرأي العام الإسرائيلي ما زال مقتنعا بأن التفوق العسكري قادر على حماية إسرائيل وأداة لفرض سيطرتها ومخططاتها. فكل مظاهر الاحتجاج من قبل جنود الاحتياط وأهالي القتلى انحصرت نحو الأداء السياسي والعسكري، ولم تناقش مصداقية الحرب بل بالعكس يصرون على توضيح موقفهم برفض فكرة وقف القتال.

مع السياسة الأميركية ومشروعها الشرق أوسطي الجديد المنوط بضرب المحور السوري الإيراني بتوجيه ضربة لإيران، قد تكون نتائجها غير متوقعة، مثلما لم تتوقع إسرائيل الرد الصاروخي للمقاومة. ومما يزيد خطورة الأمر، إن هذه الحرب على وجه الخصوص، أظهرت إسرائيل كدولة بحجمها الطبيعي، أي دولة لها قدرات محدودة يقودها على المستوى السياسي والعسكري أناس ذوو قدرات محدودة، لديهم استعداد للمغامرة.

والانكى من هذا، أن الرأي العام الإسرائيلي ما زال مقتنعا بأن التفوق العسكري قادر على حماية إسرائيل وأداة لفرض سيطرتها ومخططاتها. فكل مظاهر الاحتجاج من قبل جنود الاحتياط وأهالي القتلى انحصرت نحو الأداء السياسي والعسكري، ولم تناقش مصداقية الحرب بل بالعكس يصرون على توضيح موقفهم برفض فكرة وقف القتال.

حسب رأيي إن الدرس الوحيد الذي تعلمه اولمرت في هذه الحرب هو أنه حسم خيار الإملاء من طرف واحد عن طريق التفوق العسكري، ولن تقبل من جديد فكرة الانسحاب من طرف واحد على الأقل لدى الرأي العام الإسرائيلي.

الجبهة الداخلية الاسرائيلية: ضربات ..مؤلمة